مجلة جامعة الملك سعود (١١)، العلوم الإدارية (١)، ص ص ٢٩-٦٢، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

تدويل مناهج إدارة الأعمال محليا وعالميا ومنظور المديرين بالمملكة العربية السعودية

*عبدالرحمن يوسف العالي و **أحمد عبدالرحمن أحمد
*أستاذ مشارك، **أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية،
جامعة الملك سعود، الرياض

ملخص البحث. هنالك ثلاثة أهداف لتدويل برامج إدارة الأعمال: زيادة الوعي بالفوارق في إدارة الأعمال بين البلدان، وفهم أسبابها، واكتساب المهارات اللازمة للتعامل معها. ويقابل هذه الأهداف مناهج تتفاوت في مدى تدويلها من مجرد إدخال البعد الدولي في المقررات الحالية إلى إيجاد تخصص منفصل. ولقد كانت دافعية التدويل قوية في السبعينات الميلادية وانتشرت وتعمقت في كليات إدارة الأعمال بأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، حيث تقدمت جامعات أوروبا على نظيراتها الأمريكية. وقد تأخرت كليات إدارة الأعمال في المملكة في لحاق ركب الكليات العالمية ماعدا جامعتين هما: جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، مع بلوغ جامعة الملك سعود أقصى تدويل.

تنظر هذه الدراسة إلى عملية تدويل مناهج إدارة الأعمال في الجامعات خارج المملكة وداخلها واستقصت ٢٨٠ مديراً بالمملكة لمعرفة آرائهم عن عملية التدويل محليا. ووجدت الدراسة أن المديرين بالمملكة يفضلون خريج إدارة الأعمال المتخصص على الخريج العام، وأنهم يفضلون أن يتم تدريس إدارة الأعمال الدولية كتخصص مستقل على مجرد إدخال البعد الدولي في المقررات الحالية. ورأى هؤلاء المديرين أن أهم التخصصات الدقيقة في إدارة الأعمال (مرتبة) هي التسويق والإدارة المالية وإدارة العمليات (الإنتاج) وإدارة الموارد البشرية ونظم المعلومات الإدارية، وقد أتت إدارة الأعمال الدولية في المرتبة السادسة بين ١٠ تخصصات محتملة. وقد وضع هؤلاء المديرين ترتيبهم لأهمية المقررات في تخصص إدارة الأعمال الدولية كالتالي: التسويق الدولي ثم إدارة التصدير والإدارة المالية الدولية والاقتصاد الدولي من ضمن ١١ مقررا تخصصيا محتملا.

مقدمـــة

علم إدارة الأعمال علم حديث نسبيا وإدارة الأعمال الدولية إحدى أحدث حقوله إذ لا يتعدى الاهتمام بهذا الحقل نصف القرن [١]. وقد لقي علم إدارة الأعمال نفسه اهتماما كافيا في الجامعات السعودية الفتية منذ البداية لكن إدارة الأعمال الدولية لم تجد الاهتمام الكافي الذي ينعكس في المقررات والدرجات العلمية التي تمنح حيث يدّرس بوصفه تخصصا منفصلا في جامعة واحدة فقط حاليا بالمملكة. وهذا يحدث بالرغم من الأهمية البالغة التي يتلقاها هذا المجال في الجامعات في الخارج وبالرغم من أهمية المكون الدولي في اقتصاد المملكة. وأهمية تدريس إدارة الأعمال الدولية تنبع من ربطه بالأداء، فعلى المستوى الدولي مثلا وجد بيميش (Beamish) [٢] علاقة إحصائية موجبة بين أداء الشركات الكندية التصديري ودراسة حقل إدارة الأعمال الدولية، بينما يرى سيري وآخرون (Serey *et al.*) [٣] أن القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية تدهورت في الثمانينات لعدم الاهتمام الكافي بالجانب الدولي في كليات إدارة الأعمال علما بأن ذلك الجانب في قمة اهتمامات مديري الشركات الأمريكية طبقا لهوفمان وآخرين (Hoffman *et al.*)[٤]. من الجانب الآخر يرى كافوسجيل (Cavusgil) [٥] أن تدويل مناهج إدارة الأعمال تحد لم ينجز بدرجة كافية بينما يعتقد فوريس Voris [١] أن التوجه الدولي سيعم كل مقررات إدارة الأعمال في الجامعات في المستقبل.

أما أهمية تدريس إدارة الأعمال الدولية بجامعات المملكة فأمر لا يحتاج إلى كثير تبيان، وتنبع من أهمية التجارة والاستثمار الخارجيين في اقتصاد المملكة ودور المملكة فيهما عالميا. فالمملكة تُعد من أهم عشرين دولة تجارية في العالم والتصدير فيها أمر استراتيجي تشجعه سياسة الدولة. وقد بينت إحصاءات منظمة التجارة العالمية أن ترتيب المملكة عالميا بوصفها دولة مصدّرة كان ٢٥ في عام ١٩٩٥م، وكان الترتيب ٢٣ في عام ١٩٩٦م بقيمة صادرات إجمالية بلغت ٥٦,٣ بليون دولار وهو يمثل نموا نسبته ١٣,٩٪ عن العام الذي سبقه [٦].

وقد أدت تلك السياسة مع مبادرات قطاع الأعمال السعودي ومهاراته في غزو الأسواق الخارجية إلى رفع قيمة الصادرات السعودية الإجمالية، البترولية وغيرها،

فارتفعت الصادرات غير النفطية من حوالي ١٦ بليون ريال عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٢٧ بليون ريال عام ١٩٩٧م [٧]. وفي مجال الاستثمارات الخارجية تعد المملكة مصدراً لرأس المال إذ تقدر استثمارات القطاع الخاص في الخارج بأكثر من ٣٠٠ بليون ريال سعودي [٨]. وتسعى المملكة حاليا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا سيعمل على دمج الاقتصاد السعودي أكثر في الاقتصاد الدولي ويزيد المنافسة. ومقابلة المنافسة الأجنبية في الداخل وغزو الأسواق الخارجية بنجاح يتطلبان تفهم البعد الدولي للأعمال، ومن ثم الاهتمام بتدويل مناهج إدارة الأعمال.

تعد جامعة الملك سعود بالرياض فريدة في كونها قد بدأت تدويل (Internationalize) منهج إدارة الأعمال لديها قبل أكثر من عقد من الزمان الأمر الذي يستدعى تقويم التجربة بالنظر إلى ما يجرى في الخارج من تدويل للمناهج ومعرفة آراء رجال الأعمال في المملكة عن تدريس إدارة الأعمال عموما وجانبها الدولي خاصة، وهل التخصصات الدقيقة مطلوبة في هذه المرحلة أم لا، وما هو وضع تخصص إدارة الأعمال الدولية في هذا السياق.

أهمية الدراسة

حقل إدارة الأعمال الدولية حقل أكاديمي جديد يجهله الكثيرون بما في ذلك بعض الأكاديميين ومنهم من يقلل من قيمته بوصفه حقلا دراسيا أو يشكك في أهميته للمملكة. ولذا فإن إيضاح التطورات في تدريس هذا المجال عالميا ستنبههم إلى قيمته وربما إعادة النظر فيه. كذلك ازدياد حجم التجارة السعودية والاستثمار الأجنبي في الداخل والخارج وانضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب الإلمام بالتطورات في تدويل مناهج إدارة الأعمال ومعرفة مدى الاهتمام به في الخارج بالإضافة إلى "جرد" أو معرفة مدى الاهتمام به في جامعاتنا. بالإضافة إلى ذلك هنالك توسع في برامج إدارة الأعمال وإعادة النظر في البرامج وأطرها التنظيمية في كثير من الجامعات العربية وهذا يستدعي معرفة تجارب الآخرين في تخطيط المناهج ووضعها. لذا نعتقد أن دراسة تدويل مناهج إدارة الأعمال مهمة.

أسئلة الدراسة

تثير الدراسة الأسئلة التالية على وجه الخصوص:

١ - ما مدى تدويل مناهج إدارة الأعمال في جامعات الدول المختلفة عامة وجامعات المملكة خاصة؟

٢ - ما هي الأساليب المختلفة لتدويل مناهج إدارة الأعمال، وما هو الأسلوب الذي يفضله المديرون في السعودية؟

٣ - ما هي الأهمية النسبية التي يعطيها المديرون في السعودية لتخصصات إدارة الأعمال الدقيقة المختلفة بما في ذلك تخصص إدارة الأعمال الدولية؟

٤ - ما هي الأهمية النسبية التي يعطيها المديرون في السعودية لتدويل المقررات الوظيفية المختلفة في إدارة الأعمال؟

٥ - هل لخلفية المديرين في المملكة أثر على منظورهم لأوجه تدويل مناهج إدارة الأعمال المختلفة؟

يجد القارئ فيما يلي منهج البحث المستخدم في الإجابة عن هذه الأسئلة أولا، وفي الأجزاء التي تليه نستعرض بداية ما وجدته الدراسة من البحث المكتبي ثم ما وجدناه من المسح الذي أجريناه لرجال الأعمال مع مناقشته مع ما وجد في بلدان أخرى ثم تنتقل الدراسة بعد ذلك إلى مناقشة أثر خلفية المديرين كما وجدته من العينة المدروسة. وفي الجزء الأخير تقدم الدراسة الخلاصة ومدلولات الدراسة لتدريس إدارة الأعمال عامة وإدارة الأعمال الدولية خاصة في المملكة والدول الشبيهة.

حدود الدراسة

اقتصر مجتمع الدراسة على منطقة الرياض ولربما توصلت الدراسة إلى نتائج مغايرة إذا كانت قد شملت مناطق أخرى من المملكة. ومع ذلك فإن لمنطقة الرياض ثقلها إذ هي مركز رئاسة العديد من الشركات ويمكن استقراء شيء منها. كذلك لم يشمل مجتمع الدراسة الأكاديميين من طلاب وأساتذة وقد اهتممنا برجال الأعمال فقط إذ أن شركاتهم

هي المستهلك الرئيس لما تنتجه الجامعات (الخريجون المؤهلون). قلة عدد الأساتذة مقارنة برجال الأعمال قد لا تؤثر في النتائج الإحصائية ولربما كانت دراسة هذه المجموعة الأكاديمية لوحدها أكثر فائدة. كذلك ركزنا على شركات الفئة المتازة والدرجة الأولى من منتسبي الغرفة التجارية الصناعية بالرياض لأن احتمال كون مديريها ذوي دراية بمساقات إدارة الأعمال وأهميتها كبير، لكن مع ذلك من المحتمل ألا يكون كل أولئك المديرين ذوي دراية بذلك، وبالتالي قد تكون إجاباتهم غير ذات معنى.

منهجية الدراسة

فيما يختص بالسؤال الأول والمتعلق بمدى تدويل مناهج إدارة الأعمال في العالم استخدمنا الأسلوب المكتبي بحصر الدراسات الخاصة بتدويل تلك المناهج واستعراضها في جامعات العالم المختلفة ومناقشتها لإظهار التطورات المختلفة. أما بالنسبة لجامعات المملكة فقد لجأنا إلى أدلة تلك الجامعات إضافة إلى اتصالات الكاتبين وانطباعاتهم.

وبالنسبة للأسئلة الأربعة الأخرى المتعلقة باستطلاع آراء المديرين وخلفيتهم فقد استخدمت الدراسة استبانة لجمع المعلومات من عينة محددة، ومن ثم تحليل تلك المعلومات ونوضح أدناه مجتمع الدراسة التي عرضت عليها الاستبانة وعينتها ومحتوياتها وكيف تم جمعها وتحليلها.

مجتمع الدراسة المسحية وعينتها

تمت الاستعانة بقاعدة بيانات منتسبي الغرفة التجارية الصناعية بالرياض التي تشتمل على خمس فئات هي الفئات المتازة والأولى إلى الرابعة. ويتألف مجتمع الدراسة من المنشآت المنتسبة بالدرجة المتازة والأولى فقط وكان عددها وقت إجراء الدراسة ٩٤٥ مفردة (٢٧٧ من المتازة و ٦٦٨ من الفئة الأولى) [٩]. وتم سحب عينة عشوائية بنسبة ٥٠٪ (٤٧٢ منشأة) بدون إحلال من هذه القائمة وتلك في رأينا نسبة معقولة. وقد تم توجيه جامعي البيانات بمقابلة مدير واحد من كل منشأة. وقد استجابت (٢٩٨) منشأة ومن بين

تلك الإجابات كانت هنالك (٢٨٠) قائمة استقصاء صالحة للتحليل فاستبعدت الأخريات (١٨ قائمة)، وبذا بلغت نسبة الردود المستعملة ٥٩,٣٪ من العينة.

اقتصر اختيار العينة على منطقة الرياض من المملكة مع أهمية المناطق الأخرى، إلا أن الرياض تمثل مركز ثقل من حيث النشاط التجاري في المملكة. وسبب اختيار المنتسبين بالفئة الممتازة والأولى مع استبعاد جميع فئات الانتساب الأخرى يرجع إلى كون هاتين الفئتين أساسا منشآت متوسطة أو كبيرة وبها موظفون متنوعون في مختلف تخصصات إدارة الأعمال إضافة إلى كونها تمثل ثقلا توظيفيا. ونظرة المديرين بهذا النوع من المنشآت نحو مدى احتياجهم من المتخصصين في إدارة الأعمال بصفة عامة والمتخصصين في إدارة الأعمال الدولية هي الأهم. ولا نعتقد أن العينة تضمنت خريجي جامعة الملك سعود في تخصص إدارة الأعمال الدولية بسبب حداثة هذا التخصص وقلة عدد الخريجين، فليس هنالك تحيز من هذا الجانب إذن.

الاستبانة المستخدمة

يتكون الاستبيان الخاص بهذه الدراسة في جزئه الأول من أسئلة تتعلق بكليات إدارة الأعمال وتخصصاتها بحيث طُلب من كل مدير أن يضع تصنيفا لأهمية كل تخصص دقيق من تخصصات إدارة الأعمال (١٠ تخصصات) على مقياس ليكرت (Likert Scale) يتكون من خمس نقاط تتدرج من "١" (غير مهم إطلاقا) إلى "٥" (مهم جدا) وبينهما ثلاث درجات. بينما يختص الجزء الثاني من الاستبيان بمعلومات عن تخصص إدارة الأعمال الدولية من حيث معرفتهم بوجود هذا التخصص بجامعة الملك سعود بالرياض وكيفية تدريس تخصص إدارة الأعمال الدولية وأهمية مقررات هذا التخصص في نظرهم مقاسة على مقياس ليكرت (Likert Scale) من خمس درجات أيضا. إضافة إلى ذلك فقد تم جمع بيانات ديموغرافية عن المنشأة مثل الشكل القانوني للمنشأة، وحجمها مقاسا بالإيراد السنوي وعدد الموظفين، ومنصب المجيب على الاستبيان وجنسيته، ومستواه التعليمي، وخبرته.

التحليل

قمنا أولا بحساب المتوسطات وانحرافها المعياري لإجابات مفردات العينة فيما يختص بمستوى الأهمية الذي يصنف به المديرون كل واحد من تخصصات إدارة الأعمال العشرة ثم تم الشيء ذاته لكل واحد من ١١ مقررا محتملا في تخصص إدارة الأعمال الدولية. كذلك رصدنا متوسط رأي المديرين عن جدوى التخصص الدقيق في إدارة الأعمال من عدمه، ورأيهم في كيفية تدريس تخصص إدارة الأعمال. وبالنسبة للعوامل الديمغرافية حسبنا توزيعها التكراري من حيث عدد المنشآت المختلفة ونسبتها في الدراسة وخبرة المديرين وتعليمهم والمتغيرات الأخرى.

كما قمنا بتحليل أثر العوامل الديمغرافية على نظرة المدير نحو أهمية تخصصات إدارة الأعمال والمقررات المهمة دراستها للمتخصصين في إدارة الأعمال الدولية عن طريق تحليل الارتباط واختبار التباين المتعدد المتغيرات (MANOVA). وأخيرا استخدمنا تحليل الارتباط البسيط لتحديد إن كان للمتغيرات الديمغرافية أثر في الأهمية التي يضعها المديرون لكل من الأمرين. والمتغيرات الديمغرافية التي تم إدخالها في التحليلات هي: الشكل القانوني للمنشأة (شركة/غير شركة) وحجم المنشأة (كبيرة/ صغيرة)، ومنصب المجيب على الاستبيان (إدارة عليا/إدارة تنفيذية) ودرجة التعليم (دراسات عليا/جامعي أو أقل) وجنسية المدير (سعودي/غير سعودي) والخبرة كما تنعكس في عدد سنوات المكوث في الخارج وعدد سنوات العمل.

مدى تدويل مناهج إدارة الأعمال في الدول المختلفة وفي المملكة

يرى فوريس (Voris) أنه ومع أن تدريس إدارة الأعمال الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية يرجع إلى خمسين عاما تقريبا غير أن الاهتمام الفعلي بذلك بدأ في ثمانينات هذا القرن نسبة لبروز الشركات المتعددة الجنسية وازدياد دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأمريكي [١]. ويرجع معظم الكتاب اهتمام الجامعات الأمريكية بالأعمال الدولية إلى حدثين مهمين هما تقرير اللجنة التي كونها الرئيس الأمريكي عام ١٩٧٩م والتي خلصت

إلى أن الاهتمام بالدراسات الأجنبية بالجامعات الأمريكية غير كاف، وأن ذلك مضر بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها. والحدث الثاني هو قيام الجمعية الأمريكية لكليات إدارة الأعمال American Assembly of Collegiate Schools of Business (AACSB) بإدخال البعد الدولي بوصفه أحد متطلباتها لاعتماد مناهج كليات إدارة الأعمال في عام ١٩٧٤م [انظر ١، ٢، ١٠]. منذ ذلك الحين بدأت الجامعات الأمريكية في تدويل برامج إدارة الأعمال لديها.

ومنذ ذلك الحين أيضا أجريت عدة دراسات مسحية عن مدى تدويل مناهج إدارة الأعمال في الولايات المتحدة وفي دول أخرى كان أهمها سلسلة الدراسات المسحية التي أجرتها أكاديمية إدارة الأعمال الدولية Academy of International Business (AIB) (وهي جمعية علمية عالمية)، واحدة كل عدة سنوات كان آخرها تلك التي تمت في عام ١٩٩٣م والتي أجراها نيابة عنها كواك وزملاؤه (Kwok *et al.*) [١٠] والتي غطت ١,٢٣٣ جامعة استجاب ٤٥٪ منها تشمل بالإضافة إلى الجامعات الأمريكية جامعات أوربية ولاتينية وآسيوية وعربية (واحدة). استعرضت تلك الدراسة نتائج المسوحات السابقة لها ووجدت أن هنالك عموما ازديادا ملحوظا في مجهودات تدويل مناهج إدارة الأعمال من مسح لآخر، ويشمل ذلك دراستهم المسحية وأن ذلك التدويل يأخذ أنماطا مختلفة ومع ذلك دعت كل الدراسات المسحية إلى المزيد من الجهود. اهتمت الدراسة بعمق التزام المؤسسة التعليمية بتدويل مناهج الأعمال فيها وسألت مفرداتها إن كان لدى الجامعة أو الكلية رسالة أو أهداف تعليمية مكتوبة وهل تتضمن تلك الرسالة تدويل المناهج وبأي مستوى. وجدت الدراسة أن لدى ثلاثة أرباع مفردات العينة رسالة وهدفا مكتوبا وأن ٥٧٪ منها تدخل تدويل مناهج إدارة الأعمال ضمن ذلك الهدف.

وفيما يختص بأهداف التدويل وأنماطه فهي في رأى كواك وزملائه (Kwok *et al.*) لها واحد من ثلاثة أهداف يحدد نمط التدويل المختار للبرنامج وتلك الأهداف هي: (١) مجرد التوعية بأن الأعمال تدار بطرق مختلفة من بلد لآخر. (٢) فهم أسباب الاختلاف في طرق إدارة الأعمال بين البلدان. (٣) تنمية المهارات والخبرات اللازمة بالتخصص الوظيفي والإلمام باللغات والثقافات الأخرى. هذه الأهداف تختلف في عمق الالتزام بالتدويل في كل

واحد منها كما يفترض أن تنعكس في تصميم المقررات والدرجات الأكاديمية مؤدية إلى واحد من أربعة أو خمسة أساليب (أنماط) هي :

١ - مجرد إدخال البعد الدولي في المقررات الحالية.

٢ - إدخال مقرر واحد يقدم مسحا عاما للأعمال الدولية وبيئتها.

٣ - إدخال عدة مقررات دولية واحد في كل وظيفة إدارية (كالتسويق الدولي والتمويل الدولي).

٤ - إدخال مقررات دولية التوجه في غير إدارة الأعمال (كالعلاقات الدولية أو اللغات الأجنبية) بوصفها متطلبات لخريجي إدارة الأعمال.

٥ - تقديم تخصص في إدارة الأعمال الدولية ضمن تخصصات إدارة الأعمال الدقيقة الأخرى.

هذه الأساليب ليست بالضرورة متعارضة أو منفصلة ، ويمكن لكل جامعة أن تختار التوليفة التي تناسبها متضمنة أكثر من أسلوب. وتمثل كلية ثندربيرد (Thunderbird) الأمريكية للأعمال الدولية المثال الأكبر ونهاية المطاف في التدويل إذ يتكون برنامجها من مزيج من الأسلوبين الأخيرين. وجدت الدراسات المسحية السابقة لدراسة كواك وزملائه [١٠] أنه ليس هنالك أسلوب واحد هو الأمثل للجميع وأن الجامعات المختلفة تتبع وسائل مختلفة وذلك هو الشيء ذاته الذي وجدته دراسة كواك ومن معه. وجدت دراسة كواك وزملائه أن الخيار الأول : " إدخال البعد الدولي في المقررات الحالية " هو الأسلوب الذي أتبعه ٧٤٪ من جامعات العينة التي لديها برامج دولية لكنهم وجدوا أيضا أن هنالك زيادة ملاحظة ما بين تقريرهم والتقرير السابق له في نسبة الكليات التي تتطلب أخذ مقررات دولية متخصصة. كذلك وجدت الدراسة المشار إليها أن ٨١٪ من البرامج تطرح مقررات متخصصة في إدارة الأعمال الدولية على مستوى البكالوريوس وأن ٢٤٪ منها تقدم تخصص إدارة الأعمال الدولية على مستوى البكالوريوس ، بينما تقدم ١٣٪ أخرى تخصصا مزدوجا أحد طرفية إدارة الأعمال الدولية. وفيما يختص بالماجستير وجد كواك وزملاؤه نسبا متقاربة لما وجدوه في البكالوريوس ، فقط أقل بعض الشيء.

تلك كانت دراسة عن المناطق المختلفة عامة أما إذا نظرنا إلى مناطق معينة فقد وجد إفنديوجلو (Efendioglu) [١١] في دراسة عن الجامعات الأمريكية أجراها عام ١٩٨٨م واشتركت فيها ١٠٥ جامعات برامجها في إدارة الأعمال معتمدة من الجمعية الأمريكية لكليات إدارة الأعمال، أن لدي ثلثيها برامج دولية في إدارة الأعمال في البكالوريوس والماجستير ولتدريب المديرين وأن تخصص إدارة الأعمال الدولية موجود في ٢٩ جامعة منها على مستوى البكالوريوس. وفي دراسة أخرى قام بها فلمنج وزملاؤه (Fleming *et al.*) عام ١٩٩٢م شملت ١٧٤ كلية إدارة أعمال وجدوا أن لدى ربعها تقريبا برنامج أعمال دولية مكتملة، و٤٥٪ منها لديها برامج تحت الإعداد في مراحل مختلفة وأن لدى ٢٧٪ منها برامج دولية على مستوى البكالوريوس فقط، بينما لدى ٥٧٪ برامج على مستوى البكالوريوس والماجستير. ومقارنة بما سبق يرى أولئك الكتاب أن النسبة مستقرة عموما لكنها ترتفع عند استبعاد الكليات غير المعتمدة من الجمعية الأمريكية لكليات إدارة الأعمال [١٢].

ذلك كان فيما يختص بالولايات المتحدة الأمريكية لكن لو أردنا النظر إلى مناطق أخرى بعينها فنلاحظ أن دراسة كواك وآخرين [١٠] الأولى لم تفرق بين المناطق لكن اثنين منهما قاما بذلك في دراسة لاحقة [١٣] مقارنين بين الجامعات الأوروبية والأمريكية مستخدمين بيانات الدراسة الأولى. وجد هذان الباحثان أنه بينما كانت الجامعات الأمريكية هي الأسبق إلى تدويل مناهج إدارة الأعمال لديها فإن الجامعات الأوروبية تتفوق حاليا على الجامعات الأمريكية حيث بلغت الأولى مستوى أعلى في التدويل كما وجدا أنها الأكثر احتمالا أن تطلب من طلاب إدارة الأعمال أخذ مقررات في إدارة الأعمال الدولية وأنها تركز أكثر على اكتساب الخبرات الدولية وأن بها أساتذة أكثر توجها دوليا، وأنها الأكثر طرحا لتخصص إدارة الأعمال الدولية. يؤكد هذا التفوق دراسة سابقة أخرى أجراها بول وزملاؤه (Paul *et al.*) [١٤] وجدت ٣٣٪ من جامعات دول البينيلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج)، و٤١٪ من الجامعات البريطانية تقدم ذلك التخصص على مستوى البكالوريوس، بينما تقدمه جامعات ألمانية وفرنسية على مستوى الدراسات العليا بنسبة ٤١٪ من جامعات العينة، علما بأننا لاحظنا في دراسة فلمنج وزملائه (Fleming

(*et al.*) [١٢] المشار إليها أعلاه عن الجامعات الأمريكية أن أقل من ٣٠٪ من جامعات العينة تقدم ذلك التخصص وقد أرجع كاتب آخر [١٥] هذا التفوق في تدويل مناهج إدارة الأعمال في أوروبا لازدياد دور أوروبا في الاستثمارات العالمية ولوجود ثقافات مختلفة بها.

أما عن تدويل المناهج في المناطق الأخرى فهنالك أولا دراسة جثري وزملائه (Guthery *et al.*) [١٦] عن أمريكا اللاتينية، إذ يلاحظون أن التدويل بدأ فيها في سبعينات وثمانينات هذا القرن غالبا وأن بعضه كان برعاية مؤسسات وجامعات أمريكية. ومن عينتهم البالغة ٤٢ مؤسسة تعليمية جامعية والتي استجاب منها ٣١ مؤسسة في ١٢ قطرا، وجدوا أن ٢٥ منها أي ٨٩٪ لديها مقررات أعمال دولية ٢٠٪ منها على مستوى البكالوريوس فقط و ٤٠٪ على مستوى البكالوريوس والماجستير وما تبقى على المستويين. تصف تلك الدراسة البرامج في أمريكا اللاتينية بأنها لا تقل عن برامج الجامعات الأمريكية من حيث العمق والتنوع. وفي الصين أيضا تنتشر برامج تدويل المقررات التجارية طبقا لسوي وتشان (Sui and Chan) [١٧] وتشرف عليها الجامعات والوزارات المعنية ولجان التعليم في الولايات الصينية، وتمنح درجات ودبلومات مختلفة لكن يلاحظ عليها أنها تركز على الجانب الحرفي أكثر من الإداري وأنها مازالت في مهدها ضعيفة الاهتمام باللغات الأجنبية وينقصها منظور الشركات وهي بحاجة ماسة إلى تغيير توجهاتها.

أما في المملكة العربية السعودية فالاهتمام بإدارة الأعمال الدولية عموما حديث ومحدود ويقتصر على جامعات محددة. هنالك جامعة واحدة هي جامعة الملك سعود بالرياض تطلب من جميع طلاب إدارة الأعمال مقررا مسحيا عاما في إدارة الأعمال الدولية وتطلب مقررا إضافيا في التسويق الدولي لتخصص التسويق وآخر في الإدارة المالية الدولية لتخصص الإدارة المالية وبعد ذلك تقدم تخصصا في إدارة الأعمال الدولية كما تقدم مقررا واحدا لطلاب الماجستير أي أن التدويل فيها بلغ مرحلة متقدمة.

تأتي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بعد جامعة الملك سعود من حيث عمر برنامجها ومدى تغطيته إذ أنها بدأت تدويل برامجها في عام ١٩٩٣م. وهي تقدم مقررا مسحيا دوليا عاما وعدة مقررات دولية في تخصصات إدارة الأعمال المختلفة لكنها لا تطلب المقرر

المسحي من جميع الخريجين، كما أن المقررات الوظيفية المتخصصة ليست إجبارية في كل التخصصات. ماعدا ذلك يقدم فرع جامعة الملك سعود بالقصيم مقرر مسح عاما للأعمال الدولية، وكذلك جامعة الملك فيصل. وبخلاف ذلك لا تقدم جامعات المملكة الأربع الأخرى شيئا في هذا المجال في الوقت الراهن.

بدأ برنامج جامعة الملك سعود بالرياض في تخصص إدارة الأعمال الدولية عام ١٩٩٠م وكانت قبل ذلك تقدم مقرر مسح عاما وحاليا يقبل على هذا التخصص حوالي خمس المتخصصين في قسم إدارة الأعمال وتلك النسبة في تزايد [١٨]. بالإضافة إلى مايقدمه قسم إدارة الأعمال تقدم أقسام أخرى في كلية العلوم الإدارية مقررات دولية التوجه هي المحاسبة الدولية في قسم المحاسبة، والاقتصاد الدولي في قسم الاقتصاد، والعلاقات الدولية في قسم السياسة، والقانون الدولي في قسم النظم. والقسمان الأولان عادة مرتبطان بكليات إدارة الأعمال، بينما مقرر العلاقات الدولية من ضمن برنامج المتخصصين في إدارة الأعمال الدولية.

أما في المنطقة الخليجية والعربية عموما فلم يتيسر للكاتبين دراسة وضع إدارة الأعمال الدولية في جامعاتها. لكننا نلاحظ قلة الاهتمام بها ولا ندرى عن أي جامعة تقدم أي تخصصات فرعية داخل إدارة الأعمال ناهيك عن تقديم تخصص دولي بل قد لا يوجد بأغلبها حتى مقرر مسح عام للأعمال الدولية. لكننا نلاحظ أيضا زيادة الاهتمام بالعولمة في مداولات الجمعية العربية للعلوم الإدارية وفي الجامعات الخليجية. والملاحظ أن جامعة الكويت هي الجامعة العربية الوحيدة التي شملتها دراسة كواك وزملائه (طبقا للقائمة الملحقة بالتقرير المنشور عن الدراسة) وبالرغم من أن أغلب الإجابات المنشورة الخاصة بها كانت إما سلبية أو بدون إجابة فإنهم ذكروا أن لهم هدفا في التدويل هو " الفهم " وأنهم يقدمون مقررا وظيفيا دوليا متخصصا واحدا [١٩].

خلاصة لهذا الجزء فإننا نقول إن تدويل مناهج إدارة الأعمال قد قطع شوطا كبيرا في معظم جامعات العالم وأنه في المملكة مازال - باستثناء جامعتين - بعيدا عن العالم وعما تتطلبه المنافسة الدولية التي لن تزيد إلا حدة. والذي لاشك فيه أن مفهوم التدويل (العولمة

كمفهوم أحدث وأعم) لا يخص مناهج إدارة الأعمال بل يشمل جميع مناحي الحياة. وعلى سبيل المثال، بينت نتائج استفتاء لصحيفة لندنية شهيرة أن مصطلح العولمة (Globalization) والقرية الكونية (Global Village) من مميزات القرن العشرين ويعدان من بصماته، حيث كان المصطلح الأول في الترتيب السادس والمصطلح الثاني في الترتيب الخامس عشر من بين أهم عشرين مصطلحا وكلمة في هذا القرن [٢٠].

نتائج الدراسة المسحية

خصائص العينة

كانت النسبة الأكبر من الشركات شركات ذات مسئولية محدودة (٦٧,٥٪) مع شركات مساهمة (١٠,٤٪)، بينما مثلت المؤسسات الفردية نسبة أقل. كذلك الشركات المختارة كبيرة نوعا ما حيث كان متوسط عدد موظفيها ٧٦٧ موظفا كما أن ٤٠٪ منها يبلغ حجم مبيعاتها ما بين عشرة إلى مائة مليون ريال مع ١٠٪ أخرى فاقت مبيعاتها المائتي مليون ريال. شركات العينة هي إذن ذات حجم معقد ومنظم تشمل التخصصات المختلفة بالإضافة إلى كونها المستخدم الأكبر في القطاع الخاص، كما هو موضح بالجدول رقم (١).

أما فيما يختص بالمديرين فثلاثة أرباعهم جامعيون و ١٧٪ لهم شهادات فوق الجامعية وقد قضوا في المتوسط ما يقارب العشر سنوات بالخارج ولكل منهم متوسط خبرة يفوق الثلاث عشرة سنة وهم يأتون من الإدارة العليا والوسطى مع ميل للأولى وكذلك أكثر من نصفهم سعوديون. نوعية المديرين إذن هي مجموعة مثقفة ومحترفة مهنيا ولابد أنها ملمة بمفاهيم الإدارة الحديثة وتعقيداتها كما أنها متفتحة على العالم وتدرك أهمية الأعمال الخارجية في محافظ أعمالها وأثرها على أدائها.

المديرون في المملكة وأنماط تدويل المناهج المختلفة

قبل أن نسأل المديرين عن أسلوب التدويل المفضل لديهم رأينا أن نعرف مدى إلمامهم بما تقدمه جامعة الملك سعود كما نعرف رأيهم في موضوع التخصص الفرعي في إدارة الأعمال نفسه وهل ذلك أمر مرغوب أم لا؟

الجدول رقم (١). خصائص عينة الدراسة.

المتغيـــر		العدد	النسبة ٪
الشكل القانوني للمنشأة	شركة مساهمة	٢٩	١٠,٤
	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٨٩	٦٧,٥
	مؤسسة فردية	٣٦	١٢,٩
	أخرى	٢٠	٧,١
	غير معروف	٦	٢,١
	المجموع	٢٨٠	٪١٠٠
حجم المنشأة	* الإيراد السنوي		
	أقل من ١٠ ملايين ريال	٧٠	٢٥,٠
	١٠ إلى أقل من ٢٥ مليون ريال	٤٥	١٦,١
	٢٥ إلى أقل من ٥٠ مليون ريال	٣٠	١٠,٧
	٥٠ إلى أقل من ١٠٠ مليون ريال	١٩	٦,٨
	١٠٠ إلى أقل من ٢٠٠ مليون ريال	١٥	٥,٤
	أكثر من ٢٠٠ مليون ريال	٢٩	١٠,٤
	غير محدد	٧٢	٢٥,٧
	* متوسط عدد الموظفين بالمنشأة الواحدة	٧٦٦,٦ موظف	
جنسية المدير	سعودي	١٦٢	٥٧,٩
	غير سعودي	١١٨	٤٢,١
المنصب الإداري	إدارة عليا	١٥١	٥٣,٩
	إدارة وسطى	١٢٩	٤٦,١
المستوى التعليمي	ثانوي	٢٨	١٠,٠
	جامعي	٢٠٣	٧٢,٥
	دراسات عليا	٤٧	١٦,٨
	غير محدد	٢	٠,٧
الخبـــرة	متوسط المكوث خارج دولته للعمل أو الدراسة	٩,٩ سنة	
	متوسط الخبرة العملية	١٣,٤سنة	

فيما يختص بمعرفتهم بما هو متاح أجابت نسبة كبيرة من أفراد العينة (٧١,٨٪) أنها لا تدرى أن تخصص إدارة الأعمال الدولية متاح في مرحلة البكالوريوس بجامعة الملك سعود، كما أجابت نسبة أكبر منهم (٨٨,٩٪) أنها لا تدرى أن جامعة الملك سعود ربما تكون

الجامعة الخليجية الوحيدة في ذلك الشأن. عدم إدراكهم بهذه المعلومة يعنى أن إجابتهم لن تكون متحيزة نحو تخصص إدارة الأعمال الدولية ولا تدعم بالضرورة الوضع الحالي. كذلك مدلول عدم معرفتهم هو أن الجامعة بحاجة إلى تنوير مجتمعها عما تقدم من برامج وتخصصات والترويج لها.

وفيما يتعلق برأيهم في التخصص الدقيق داخل إدارة الأعمال (في التسويق أو التمويل، إلخ) ومدى موافقتهم على جملة: "نفضل أن يكون الحاصل على درجة البكالوريوس متخصصا تخصصا دقيقا في إدارة الأعمال"، أشار ٥٢٪ من أفراد العينة إلى أنهم "موافقون جدا" وأشارت ٤٠٪ أخرى إلى أنها "موافقة" أي أن الأغلبية العظمى تؤيد التخصص الدقيق ولا تريد بكالوريوسا عاما ويعني هذا أن حاجات المديرين في المملكة من الموارد البشرية هي حاجات إلى قدرات ومهارات محددة ومتخصصة. وهذه النتيجة متطابقة مع الدراسة التي قام بها قسم إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود في عام ١٩٩٠م [٢١].

أما كيف يتم تدويل منهاج إدارة الأعمال فقد ركزنا في سؤالنا للمديرين على أسلوبين رئيسيين يمثلان طرفي نقيض أو درجات مختلفة جدا من التدويل هما إدخال البعد الدولي في مقررات معينة أو تقديم تخصص إدارة الأعمال الدولية وكانت إجاباتهم كما في الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢). آراء رجال الأعمال نحو كيفية تدريس تخصص إدارة الأعمال الدولية.

كيف ترى أن يكون تدريس إدارة الأعمال الدولية؟	
أرى أن يتم عبر تخصص أو مسار أو قسم مختص بإدارة الأعمال الدولية	أرى أن يتم عبر وجود البعد الدولي في مقررات معينة في إدارة الأعمال بصفة عامة
٪ ٥٧,٩	٪ ٤١,١

أجابت غالبية كبيرة (٥٧,٩٪) من أفراد العينة أنها تفضل أن يتم تدريس إدارة الأعمال الدولية عبر تخصص أو مسار أو قسم مختص بإدارة الأعمال الدولية بينما أجاب ٤١,١٪ من أفراد العينة بأنهم يرون أن يتم ذلك عبر وجود البعد الدولي في مقررات معينة في إدارة الأعمال بصفة عامة.

من جانب قد يكون العدد الموافق الكبير مجرد مؤشر لرغبة المديرين في التأكيد على أهمية الأعمال الدولية التي يرون أنها مهملة إذ لا يعلمون عن وجودها. ومن الجانب الآخر ربما كانت النسبة أكبر لو لم ندخل كلمة " قسم " لأنها تعنى درجة أكبر من التخصص بعد. لكن لنترك التخمينات ويكفي أن نسبة كبيرة تؤيد تقديم إدارة الأعمال الدولية بوصفها تخصصا.

من الصعب مقارنة هذه الإجابات بآراء المديرين في الدول الأخرى لأن الدراسات المماثلة قليلة ولم تضع السؤال بهذه الصيغة. دراسة بيميش (Beamish) [٢] عن المديرين في كندا أكدت على دراسة إدارة الأعمال الدولية لتحقيق الوعي لا التخصص. أما في الولايات المتحدة فقد وجدت دراسة نهرت (Nehrt) [٢٢] التي تمت في منتصف السبيعنات أن المديرين يميلون إلى إعطاء أهمية كبرى لوضع مقررات منفصلة متخصصة في الأعمال الدولية، بينما ترى دراسة بول وآخرين (Ball *et al.*) [٢٣] الأحدث عمرا أنه بينما يرى المديرون ضرورة الانتباه للجانب الدولي، لكن أغلبهم يرون أن الخريجين سيتمكنون من البعد الدولي بالخبرة أثناء العمل. أما كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا (أول كلية إدارة أعمال في العالم) فيذهب مصممو برامجها أبعد من ذلك ولا يفكرون في مجرد مقررات إدارة أعمال دولية أو تخصص فيها، بل ينادون بتحويل كل مناهج إدارة الأعمال إلى مناهج إدارة أعمال دولية [٢٤]. لا يخلو ذلك من مبالغة لكنه يعكس حجم اعتقادهم بأهمية تدويل مناهج إدارة الأعمال.

المديرون في السعودية عموما واعون تماما لأهمية إدارة الأعمال الدولية وربما أكثر من جنسيات أخرى بتفضيلهم التخصص. والأساليب مختلفة في مستوى تدويلها وعلى كل جامعة أو كلية في المملكة وخارجها أن تبحث عما يلائمها، وبالنسبة للمديرين في المملكة ربما كان للأهمية المتزايدة للأسواق الخارجية في أعمالهم يد في هذا التفضيل.

تخصصات إدارة الأعمال من منظور المديرين في المملكة

كون نسبة كبيرة من المديرين ترى أن إدارة الأعمال الدولية يجب أن تدرس بوصفها تخصصا منفصلا لا يعنى أنها التخصص الوحيد الذي ينبغي أن يدرس أو أهم تخصص في

نظرهم. سألت الدراسة أفراد العينة أن يصنفوا كل واحد من عشرة تخصصات مختلفة في إدارة الأعمال بما فيها عدم التخصص أو البكالوريوس العام والذي هو الدرجة الوحيدة التي تقدمها كثير من الجامعات. التخصصات المضمنة هي المسارات التقليدية التي تتضمنها إدارة الأعمال مع بعض التخصصات النادرة في الجامعات كالتأمين وإدارة الفنادق أو تخصص إدارة المنشآت والذي يقدمه قسم إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود وهو أكثر من مجرد بكالوريوس عام إذ يشمل عدة مقررات متقدمة في وظائف الإدارة الرئيسية ويركز على الاستراتيجية. وقد كانت إجابات المديرين كما يظهر في الجدول رقم (٣) ودرجة الثبات الداخلي (Reliability) لهذا المقياس عالية ومناسبة لإجراء التحليلات كما يظهر من اختبار كرونباك المسمى ألفا (Alpha) (ألفا تساوي ٠,٦٥٧٠).

الجدول رقم (٣). آراء رجال الأعمال نحو أهمية تخصصات إدارة الأعمال (مرتبة حسب المتوسط).

التخصص والترتيب	الأهمية (١ = غير مهم على الإطلاق، ٥ = مهم جدا)					الانحراف المعياري	المتوسط
	١	٢	٣	٤	٥		
التسويق	٪٠,٤	٪٠,٤	٪١,٨	٪١٨,٨	٪٧٨,٦	٠,٥٤	٤,٧٥
الإدارة المالية	٠	١,٨	٠,٧	٣٢,٠	٦٥,٥	٠,٦٠	٤,٦١
إدارة العمليات/الإنتاج	٠	٤,٤	٧,٣	٤٤,٣	٤٤,٠	٠,٧٨	٤,٢٨
الموارد البشرية	٠,٤	٦,٢	٨,٤	٤٤,٥	٤٠,٥	٠,٨٦	٤,١٩
نظم المعلومات الإدارية	٠,٤	٥,٨	٩,٤	٤٣,٩	٤٠,٦	٠,٨٦	٤,١٩
إدارة الأعمال الدولية	٠,٧	٤,٧	١٧,٦	٤٧,١	٢٩,٩	٠,٨٥	٤,٠١
إدارة المنشآت	٠,٤	٨,٦	١١,٤	٥٠,٧	٢٨,٩	٠,٨٨	٣,٩٩
تخصص عام	١,٤	١٥,٤	٩,٦	٥٤,٠	١٨,٩	٠,٩٩	٣,٧٥
التأمين	٢,٦	١٣,٦	٢٣,١	٤٦,٢	١٤,٧	٠,٩٨	٣,٥٧
إدارة الفنادق	٤,٨	١٦,٢	١٩,٩	٤٣,٥	١٥,٥	١,٠٩	٣,٤٩

كما يتضح من الجدول هنالك ستة تخصصات صنفها المديرون كأكثر من مهمة هي التخصصات الوظيفية الأربعة (التسويق، المالية، الإنتاج/العمليات، الموارد البشرية).

إضافة إلى تخصص نظم المعلومات الإدارية ثم إدارة الأعمال الدولية. حصلت إدارة المنشآت والتخصص العام على متوسطات تعادل تصنيف "غير مهمة" بينما قارب متوسط إدارة المنشآت درجة مهم، وكانت إدارة الفنادق صاحبة أقل أهمية وأقل كثيرا من مهمة.

من الطبيعي أن تجد التخصصات الأربعة الرئيسية هذه الأهمية العالية في نظر المديرين فهي تعكس عمل الإدارة الأساسي وسيظل التسويق والتمويل أصحاب الشعبية الأكبر بين الطلاب لأنها هي التخصصات الأهم عند المستقطبين للوظائف. قام الباحثان بحساب الفرق بيم متوسط الإجابات عن الأهمية لكل تخصصين على حدة لتحديد إن كان الفرق ذا معنى إحصائي فكانت الفروقات بين كل من التسويق والإدارة المالية مقابل كل واحد من الأخريات فروقات عالية وذات معنى إحصائي على مستوى ١٪، بينما كانت الفروقات بين الأخريات منخفضة وذات معنوية إحصائية منخفضة.

على ذلك من الطبيعي أن يجد التسويق والإدارة المالية مكانا دائما في مناهج إدارة الأعمال. ماعدا ذلك فتختار كل كلية أو قسم إدارة أعمال التخصصات التي تناسبها من حيث اعتبارات الطلب المحلي وتوافر الأساتذة والاعتبار الثالث هو رغبة سلطات الجامعة في التميز والانفراد بمجالات لا تتوافر عند الآخرين خالقة لنفسها niche (ميزة في السوق) في ذلك المجال كما اقترح إفنديغلو (Efendiglu) [١١]، وذلك من بين المجالات الستة المهمة.

أهمية مقررات إدارة الأعمال الدولية

تدويل المقررات يعنى بالضرورة وضع مقررات جديدة ذات بعد دولي إما بإعادة تصميم مقررات الوظائف المعروفة وتسميتها أو وضع أخريات جديدة تركز على جوانب الثقافة والسياسة والاقتصاد في الإدارة أو أخذ مقررات ذات صلة في الاقتصاد والقانون والسياسة من الكليات والأقسام الأخرى. ونسبة لاتساع المجال فالخيارات عديدة وأكثر مما يمكن استيعابه ضمن متطلبات البكالوريوس حتى لمتخصص إدارة الأعمال الدولية ناهيك عما إذا كان الهدف هو مجرد توعية الطلاب أو تفهمهم للأعمال الدولية حيث يكون عدد المقررات المطلوبة أقل في تلك الحالة. لذا وجب أن تكون هنالك أسس للمفاضلة بينها،

وعلى ذلك رأينا أن نستطلع آراء رجال الأعمال في هذا الخصوص وطلبنا منهم أن يصنفوا كل واحد من ١١ مقررا دوليا محتملا من حيث أهميته على مقياس ليكرت ذي الخمس درجات تتراوح من (١) غير مهم إطلاقا إلى (٥) مهم جدا، وكانت إجاباتهم كما في الجدول رقم (٤). وقد كانت درجة الثبات الداخلي (Reliability) لهذا المقياس حسب إختبار كرونباك المسمى ألفا (Alpha) عالية ومناسبة لإجراء التحليلات (ألفا تساوي ٠,٧٧٦٧).

الجدول رقم (٤). آراء رجال الأعمال نحو أهمية مقررات تخصص إدارة الأعمال الدولية (مرتبة حسب المتوسط).

	الأهمية (١= غير مهم على الإطلاق، ٥= مهم جدا)					انحراف	
اسم المقرر والترتيب	١	٢	٣	٤	٥	معياري	المتوسط
إدارة التسويق الدولي	٪ ٠	٪١,٤	٪١,٤	٪٢٦,٣	٪٧٠,٤	٠,٥٨	٤,٦٧
إدارة التصدير والاستيراد	٠,٤	١,١	٣,٢	٣٣,٦	٦١,٥	٠,٦٥	٤,٥٥
الإدارة المالية الدولية	٠,٤	٢,٢	٥,٤	٤٥,٣	٤٦,١	٠,٧٢	٤,٣٦
الاقتصاد الدولي	٠,٤	٢,٥	٧,٦	٤٢,٦	٤٦,٩	٠,٧٦	٤,٣٣
بحوث التسويق الدولية	٠	٥,٨	٤,٠	٥٠,٠	٤٠,٣	٠,٧٨	٤,٢٩
الاعتبارات القانونية في الأعمال الدولية	١,١	٣,٢	١١,١	٤٠,٥	٤٤,١	٠,٨٥	٤,٢٣
إدارة التفاوض الدولي في مجال الأعمال	٠,٧	٥,٨	١١,٢	٤٤,٨	٣٥,٥	٠,٨٨	٤,١٣
إدارة الشركات متعددة الجنسية	١,٥	٦,٩	١٠,٩	٤١,٥	٣٩,٣	٠,٨٥	٤,١٠
مقدمة في العلاقات الدولية	٠,٤	٦,٦	١٠,٣	٥٥,١	٢٧,٦	٠,٨٢	٤,٠٣
حلقة دراسية في الأعمال الدولية	١,٥	٧,٣	٢٥,٦	٤٧,٦	١٧,٩	٠,٨٩	٣,٧٣
نظم إدارة الأعمال المقارنة	٠,٧	٦,٩	٢٩,٦	٤٦,٠	١٦,٨	٠,٨٥	٣,٧١

أتت إدارة التسويق الدولي في قمة التصنيفات كأكثر من مهمة، ليس ذلك فحسب، بل إن مقررين يصبان في مجال التسويق (إدارة التصدير والاستيراد، وبحوث التسويق الدولية) كانا ضمن الخمسة الأوائل. الإدارة المالية الدولية والاقتصاد الدولي كانا ضمن هذه المجموعة (أكثر من مهمة) أيضا. فالتسويق والإدارة المالية على قمة اهتمام رجال الأعمال محليين كانوا أم دوليين. الاعتبارات القانونية وإدارة التفاوض مجالات لا تدرس حاليا هنا وقليل من يدرسها عالميا، لكن الواضح من الجدول أنها تحتل مكانة كبيرة في تقدير المديرين.

الأهمية العالية التي يضعها المديرون في السعودية لإدارة التصدير تعكس همومهم وهم في ذلك يتفقون مع بكر وزملائه (Backer *et al.*) [٢٥] الذين يرون أن إدارة التصدير يجب أن يكون لها مكان بارز في تدريب المديرين في أمريكا اللاتينية. من رأي بكر وزملائه أيضا أن "إدارة الشركات المتعددة الجنسية" لا ينبغي أن يؤكد عليها في مثل ذلك التدريب للمديرين في أمريكا اللاتينية على أساس أن ذلك أمر بعيد عنهم. ويبدو أن المديرين في السعودية من الرأي نفسه إذ وضعوها في أسفل القائمة وتلك إجابة غريبة إذ إن إدارة الشركات متعددة الجنسية أكثر أهمية للسعودية مع الاستثمارات الضخمة في الخارج ولا يمكن لرجال الأعمال أن يتغافلوا عن إدارتها لفترة طويلة أو يتركوها لغير السعوديين.

مقرر "نظم إدارة الأعمال المقارنة" الذي يركز على تفهم الفروق الثقافية ومقرر "حلقة دراسية في إدارة الأعمال الدولية" (وكلاهما يدرس في جامعة الملك سعود) كانا أصحاب أدنى أهمية في نظر المديرين، وقد تم إسقاط الآخر من المنهاج في جامعة الملك سعود لضعف الإقبال عليه كونه يدرس باللغة الإنجليزية ونشك في أن المديرين يعرفون محتواه. معرفة الثقافات واللغات الأجنبية من أهم وسائل تدويل المناهج كما أنها مكون أساسي في نموذج ثندربيرد (Thunderbird) والمقرران الأخيران يصبان في هذا الاتجاه لكن يبدو أنهما لا يمثلان أهمية كبيرة للمديرين في السعودية بتركيزهم على الوضع المحلي، لكن مع الانفتاح ودخول منظمة التجارة الدولية ستكتسب الثقافات واللغات الأجنبية أهمية متزايدة.

هنالك دراسة سابقة أخرى أجراها قسم إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود قبل سنوات ونشر ملخص لها في مجلة تجارة الرياض (١٩٩٠م) توصلت إلى نتائج مشابهة لهذه الدراسة، وأكدت أيضا أن رجال الأعمال يفضلون خريج إدارة الأعمال متخصصا، كما كانت أولوية التخصصات مشابهة أيضا إلا أن تخصص إدارة الأعمال الدولية كان الرابع في الترتيب بدلا من السادس هنا [٢١].

أخيرا رأينا أن نقارن ردود المديرين في السعودية مع ردود المديرين في الدراسات المماثلة علما بأنها في الغالب دراسات أمريكية وذلك ما نجده في الجدول رقم (٥) والمأخوذ من دراسة بول وزملائه (Ball *et al.*) [٢٣] مع إضافة عمود يتضمن ردود المديرين في السعودية مأخوذ من جدول رقم (٤).

الجدول (٥). إجابات المديرين في الدراسات المختلفة نحو أهمية مقررات تخصص إدارة الأعمال الدولية.

البحث الحالي		Ball & McCulloch		Reynolds & Rice		Beamish & Calof		Kohers	
١٩٩٩	٪	١٩٩١	٪	١٩٨٩	٪	١٩٨٩	٪	١٩٨٤	٪
إدارة التسويق الدولي	٩٧	إدارة الأعمال الدولية	٩٨	الإدارة المالية الدولية	٩١	التسويق الدولي	٩٤	إدارة الأعمال الدولية	٩٤
إدارة التصدير والاستيراد	٩٥	التسويق الدولي	٩٣	التسويق الدولي	٨٩	الإدارة المالية الدولية	٨٩	التسويق الدولي	٨٩
الإدارة المالية الدولية	٩١	الإدارة المالية الدولية	٩٣	المحاسبة الدولية	٨٠	التصدير والاستيراد	٧٢	الإدارة المالية الدولية	٧٢
الاقتصاد الدولي	٩٠	التصدير والاستيراد	٩١	التصدير والاستيراد	٦٧	السياسات التنافسية	٦٣	الإدارة الدولية	٦٣
بحوث التسويق الدولية	٩٠	الإدارة الدولية	٨٧	الإدارة الدولية	٥٨	الإدارة الإستراتيجية	٤٨	المحاسبة الدولية	٤٨
الاعتبارات القانونية في الأعمال الدولية	٨٤	المحاسبة الدولية	٨٣					اللغة الأسبانية	
إدارة التفاوض الدولي في مجال الأعمال	٨٠	اللغة الأسبانية	٨٨			(لا توجد نسبة مئوية		اللغة الألمانية	
إدارة الشركات المتعددة الجنسية	٨٠	اللغة الألمانية	٧٤			بل ترتيب فقط)		اللغة اليابانية	
مقدمة في العلاقات الدولية	٨٢	اللغة الفرنسية	٧٢					اللغة الفرنسية	
حلقة دراسية في الأعمال الدولية	٦٥	اللغة اليابانية	٦٨						
نظم إدارة الأعمال المقارنة	٦٣	اللغة الإيطالية	٤٠						
		اللغة الروسية	٣٢						
		اللغة الكورية	٢٦						
		اللغة الصينية (الماندرين)	٢٤						
		اللغة البرتغالية	١٨						
		اللغة العربية	١٤						

*النسبة المئوية هي نسبة من يعطونه أهمية عالية بين المستجيبين، والسنة تحت اسم المؤلف هي سنة النشر.

تتفق إجابات المديرين في السعودية مع إجابات المديرين الأمريكيين إلى حد كبير، فمقررات التسويق الدولي والإدارة المالية تتصدران القوائم المختلفة إذ هي دائما بين أهم ثلاثة، وكذلك مقررات التصدير الدولي، بينما تأتي مقررات الإدارة (الدولية) واللغات في أسفل القوائم المختلفة. هل يعني تشابه المنظور تأثر المديرين في المملكة بالنموذج الأمريكي؟ ربما كان لدراسة العديد منهم بالولايات المتحدة دور في ذلك التشابه أو ربما كان ذلك المنظور عالميا بغض النظر عن الجنسيات. الطريف من الجدول أن اللغة العربية وجدت من يذكرها وبنسبة لا بأس بها كمهمة للأعمال الدولية.

خلفية المديرين وأثرها على مرئياتهم

قام الباحثان بتحليل أثر العوامل الديموغرافية على نظرة المدير نحو أهمية تخصصات إدارة الأعمال والمقررات المهمة دراستها للمتخصصين في إدارة الأعمال الدولية عن طريق تحليل الارتباط واختبار التباين المتعدد المتغيرات (MANOVA).

لتحليل إن كان للعوامل الديموغرافية أثر في اختلاف نظرة المدير نحو تخصصات إدارة الأعمال المختلفة أجرينا سلسلة من اختبارات التباين المتعدد المتغيرات، بحيث أخذنا كل متغير ديموغرافي على حدة واختبرنا الاختلاف في متوسط الردود على أهمية التخصصات العشرة في إدارة الأعمال في آن واحد. وكذلك أجرينا التحليلات نفسها لبيان إن كان للعوامل الديموغرافية أثر في اختلاف نظرة المدير نحو المقررات المهمة دراستها للمتخصصين في إدارة الأعمال الدولية.

والمتغيرات الديموغرافية التي تم إدخالها في التحليلات هي: الشكل القانوني للمنشأة (شركة/غير شركة)، وحجم المنشأة (كبيرة/صغيرة)، ومنصب المجيب على الاستبيان (إدارة عليا/إدارة تنفيذية)، ودرجة التعليم (دراسات عليا/جامعي أو أقل). وبينت تحليلات التباين المتعددة المتغيرات (عند معنوية ٠,٠٥) عدم وجود تأثير للعوامل الديموغرافية على النظرة نحو أهمية تخصصات إدارة الأعمال المختلفة وكذلك أهمية مقررات تخصص إدارة الأعمال الدولية. لذا رأى الباحثان أن إجراء تحليل التباين لكل متغير

على حدة للوصول إلى جوهر العلاقة بين متغير ديموغرافي معين وأهمية تخصص معين هو الأفضل كون هذه الدراسة استكشافية.

كذلك نظر الباحثان في أثر الخلفية بحساب معامل الارتباط البسيط بين كل متغير ديمغرافي وتفضيل خيار أو تخصص معين أو تصنيفه وهنا كانت النتائج عموما مؤيدة لما وجدناه في تحليل التباين المتعدد إذ وجدنا أولا أن قليلا من العوامل الديمغرافية لها ارتباط بتفصيل أو تصنيف ما بمستوى معنوية إحصائية يساوى ٥٪ أو أقل. ثانيا كان حجم الارتباط عموما منخفضا يقع ما بين ١٠-٢٠٪ ونستعرض فيما يأتي هذه الارتباطات القليلة.

فيما يختص بكيفية تدريس الإدارة الدولية (كتخصص منفصل أم بإدخال البعد الدولي في المقررات) وجدنا صلة سالبة يفضل فيها مديرو المؤسسات الفردية (الصغيرة) التخصص، بينما كلما أتى المدير من شركة عالية المبيعات وكلما كان عالي الخبرة مال إلى الخيار الثاني، ربما كان السبب هو أن المؤسسات الصغيرة تجد المنافسة قوية في الداخل ولذا تنظر إلى السوق الخارجي والتركيز على الأعمال الدولية بوصفها خلاصا لها بينما يكون مديرو المؤسسات الطاغية محليا بمديريها أصحاب الخبرة المحلية الطويلة مكتفين ومشغولين بالسوق المحلي ولا ينظرون خارجه.

أما عن أثر خلفية المدير وتصنيفه لتخصصات إدارة الأعمال فهنا أيضا وجدنا قيم معامل ارتباط قليلة وغير متوقعة. تخصص التسويق مثلا تقل أهميته عند المديرين ذوي الخبرة الطويلة الذين قضوا فترة طويلة في الخارج، كما أن الإدارة المالية تقل أهميتها كلما كان المنصب الإداري عاليا وترتفع بين مديري الشركات الضخمة الموظفين. أما تخصص إدارة الأعمال الدولية فلا تتأثر أهميته النسبية بخلفية المدير، أي أن لكل منهم منظورا واحدا بغض النظر عن خلفيتهم. أما أكثر التخصصات تأثرا بالخلفية فهي التخصصات الجديدة (التأمين والفنادق) اللذان يتأثران سلبا بمستوى تعليم المدير وخبرته. ماعدا ذلك ليست هنالك ارتباطات تذكر بين الخلفية والتخصصات الفرعية لإدارة الأعمال.

أخيرا كان هنالك أثر لخلفية المديرين على منظورهم وتصنيفهم لأهمية المقررات داخل إدارة الأعمال الدولية. أهمية التسويق الدولي والإدارة المالية وإدارة التصدير

والاستيراد اتفق عليها الجميع بدون فرز. أهمية إدارة التفاوض كانت أعلى عند المديرين السعوديين مقارنة بغير السعوديين، وأقل عند المديرين الذين قضوا سنوات أكثر بالخارج. أهمية مقرر "إدارة الشركات المتعددة الجنسية" كانت أعلى عند المديرين ذوي الخبرة الطويلة من سعوديي الجنسية، بينما قلت أهميتها عند كبار المديرين والذين يأتون من شركات عالية الإيرادات. من الممكن أن نفهم منح المديرين السعوديين أهمية أكبر للتفاوض لميلهم إلى تجنب المواجهة وإتمام الصلح كما أشار بذلك البعض [٢٦] وأن يقل ميلهم لذلك كلما أقاموا أكثر بالخارج إذ تذوب المؤثرات البدوية. "إدارة الشركات المتعددة الجنسية" مهمة أكثر في رأي المديرين السعوديين لأن احتمال أن تكون لديهم استثمارات خارجية أكبر من احتمال غير السعوديين (المستأجرين) بينما مديرو الشركات ذات المبيعات الأعلى (محليا) يشغلهم السوق المحلي عن كل شيء.

عموما وكما قلنا في بداية هذا الجزء كانت قيم معامل الارتباط بين خلفية المدير ومنظوره متواضعة وأغلبها غير ذات معنوية إحصائيا وأنها إجمالا غير مؤثرة فيما عدا بعض الجوانب القليلة، ولذا من الصعب أن نستقرىء فيها كثيرا هنا.

الخلاصة ومدلولات الدراسة

الخلاصة

بعد أن أوضحت هذه الدراسة أهمية تدريس إدارة الأعمال الدولية بالنسبة للمملكة سعت لتوضيح مدى تدويل مناهج إدارة الأعمال في مختلف مناطق العالم بما فيها المملكة، ومن استعراض الدراسات السابقة ظهر أن تدويل مناهج إدارة الأعمال الدولية في الخارج في ازدياد متواصل مع وجود أكثر من وسيلة لذلك تتفاوت من مجرد إدخال البعد الدولي في المقررات الحالية إلى إدخال مقررات متخصصة إلى التخصص في إدارة الأعمال الدولية. هذا التدويل عم الجامعات في أغلب بلاد العالم، ويفوق الأوروبيون الأمريكيين في درجة التدويل بينما أغلب الجامعات السعودية متأخرة في هذا المجال.

ولتحليل البيانات التي جمعت حسبت الدراسة المتوسطات البسيطة والارتباطات البسيطة بين كل متغيرين كما استخدمت تحليل التباين المتعدد. وجدت الدراسة أن المديرين عموما يميلون أكثر إلى البكالوريوس دقيق التخصص بدلا من البكالوريوس العام، مما يوحي بأن احتياجات المديرين محددة بدقة. كذلك وجدت الدراسة أن النسبة الأكبر من المديرين تفضل أن يتخصص الطالب في إدارة الأعمال الدولية بدلا من مجرد التعرض للبعد الدولي في المقررات الحالية فقط، مما يشير إلى إدراكهم لأهمية الأعمال الدولية.

وفيما بين تخصصات إدارة الأعمال المختلفة وجدت الدراسة أن الوظائف التقليدية هي الأهم، وتأتي بعدها "نظم المعلومات الإدارية" ثم "إدارة الأعمال الدولية" وكلها صنفت كأكثر من مهمة. أما التخصصات غير التقليدية كالتأمين والفنادق فلم تحز على درجات عالية في تصنيف المديرين. داخل إدارة الأعمال الدولية نفسها كانت المقررات الدولية المتعلقة بالتسويق والإدارة المالية والاقتصاد الدولي في قمة اهتمام المديرين، وأتت بعدها الجوانب القانونية والتفاوض وهي مجالات غير تقليدية، بينما كانت المقررات المتعلقة بإدارة الشركات المتعددة الجنسية والثقافات المختلفة في أسفل القائمة والمديرون السعوديون في تفضيلهم هذا مشابهون لنظرائهم في الخارج.

مدلولات الدراسة

لهذه النتائج مدلولات كبيرة على تصميم البرامج والمقررات في إدارة الأعمال، وهي نتائج تدعو بلا شك لتدويل المناهج. حقيقة لم يعد تدويل المناهج خيارا أمام كليات إدارة الأعمال، بل "a mandate" أي تكليف وتفويض كما ذكر بعض المراقبين [١١]، بينما دعا آخرون إلى تدويل مناهج كل العلوم وتقديم مقررات إدارة الأعمال الدولية لطلاب العلوم الإنسانية [٢٧]. أما جيرى وند Wind الذي ترأس لجنة للنظر في التدويل في كلية وارتون الشهيرة كان من نتائجها إدخال الرحلات الميدانية للدول الأخرى وبرامج التبادل مع الجامعات الخارجية ضمن منهج ماجستير الإدارة، فقد قال:

"أخذ مقررات في العلوم ذات الصلة أو المتخصصة دوليا لم يعد كاف، بل على كل المقررات - من إدارة العلامات التجارية إلى أخلاقيات العمل - أن يكون لها منظور دولي" [٢٤].

وقد تنبأ فوريس (Voris) [١] وروت (Root)، الرئيس الأسبق لأكاديمية إدارة الأعمال الدولية [٢٨] بأن ذلك لابد حادث قريبا، وفي رأي الكاتب الأخير أن إدارة الأعمال الدولية تطورت من حقل دراسي هامشي إلى حقل مركزي يتضمن كل إدارة الأعمال، أي أنها أصبحت "حقل الحقول" في نظره. وبالنسبة للجامعات السعودية تدويل برامج إدارة الأعمال فيها أمر حتمي يفرضه ازدياد درجة تداخل الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي حاليا ومستقبلا. فالسؤال إذن ليس لم؟ بل كيف؟!

أولى خطوات تدويل مناهج إدارة الأعمال في رأينا هو التزام سلطات الجامعة ومسئولي كليات العلوم الإدارية فيها بالتدويل، وذلك الالتزام يعنى أولا تضمين التدويل بوصفه هدفا في برامج تلك الكليات وجزءا من رسالتها حتى ينعكس في ميزانيتها وبرامجها. الالتزام يعنى أيضا تمويل البرامج الدولية المختلفة لا في إدارة الأعمال فحسب بل في العلوم الأخرى مثل مراكز دراسات المناطق الخارجية وأقسام اللغات المختلفة والرحلات العلمية للأساتذة. وتوافر الأساتذة ذوي التوجه الدولي أمر أساسي لبرامج التدويل، وعلى مدى حماس الأساتذة أو نفورهم ستتقدم عملية التدويل أو تتقهقر. ولذا فإن على الجامعة أن تعمل على حث الأساتذة وتشجيعهم لاكتساب التوجه الدولي والإلمام به كإيفاد بعضهم للحلقات الدراسية الصيفية التي تقيمها جمعيات إدارة الأعمال وكلياتها العالمية المختلفة. وليس من الضروري أن يكون كل الأساتذة أو معظمهم متخصصين في إدارة الأعمال الدولية، بل يكفي أن تكون هنالك نواة صغيرة منهم وسيكتسب الآخرون ذلك التوجه بالبحوث المشتركة والدراسات الخاصة ومن خلال إعداد المناهج. حقيقة يمكن القول إن مجرد كون معظم أعضاء هيئة التدريس في كثير من جامعات الخليج بما في ذلك جامعة الملك سعود، عرب مواطنون وغير مواطنين من بلدان عربية مختلفة درسوا في بلاد عربية وغربية مختلفة وحاولوا تطبيق مفاهيم من بلاد أخرى، ذلك في حد ذاته نواة منظور دولي يجب تطويرها.

وفيما يختص بأساليب التدويل فليس هنالك أسلوب أمثل يصلح لجميع الكليات والجامعات ويمكن لكل جامعة أن تختار ما يناسبها - كأن تكتفي بتقديم مقرر مسحي عام - ويبدو أن ذلك سيكون النمط السائد لأن أغلب الجامعات الخليجية والعربية تقدم الآن

تخصصا عاما في إدارة الأعمال لا تخصصات أو مسارات فرعية بل أن إدارات بعض الجامعات لا تحبذ تعدد المسارات داخل التخصص. لكننا وفيما يختص بإدارة الأعمال نرى أن برامج هذا العلم في الجامعات ستتوسع لازدياد الطلب عليها وسيأخذ هذا التوسع شكل كلية خاصة بإدارة الأعمال في كثير من الأحيان. في هذا السياق نلاحظ أن ٥٣٪ من أفراد عينة الدراسة أبانوا أنهم موافقون جدا على مقولة "أقسام إدارة الأعمال في الجامعات السعودية يجب أن تتحول إلى كليات إدارة أعمال" بينما ٣٦٪ أخرى "موافقة" فحسب. على هذا نتوقع أن تتحول كثير من برامج بكالوريوس إدارة الأعمال إلى بكالوريوس في تخصص أدق كالتسويق أو التمويل مع قيام كليات إدارة أعمال أو حتى بدون ذلك.

ومع قيام التخصصات الفرعية يصبح السؤال: هل من الحكمة التخصص في إدارة الأعمال الدولية؟ أم ينبغي الاكتفاء بإدخال البعد الدولي أو حتى أخذ مقررات دولية فقط (كالتسويق الدولي)؟

دعنا نذكر أولا أن مجرد إدخال البعد الدولي في المقررات الحالية أو حتى تقديم مقرر مسح عاما واحدا لن يجدي، وفي هذا نتفق مع العديد من الخبراء والكتاب مثل فلمنج وآخرون (Fleming *et al.*) [١٢] أن إدخال "البعد الدولي عادة ليس إلا ذكرى عابرة أو نظرة خاطفة أو زيارة متحدث أجنبي وكلها تعطى الانطباع الخاطيء" وهذا الأسلوب في نظرهم لا يعدو أن يكون إلا مهربا وأقوالا لا أفعالا وأن البيانات توضح أن الاتجاه الطاغي بدرجة متزايدة هو نحو تقديم مقررات متخصصة إما اختيارية أو إلزامية. وحتى تقديم مقرر مسحي واحد ليس كافيا في نظر سيساي ولاكمان (Sisaye and Lackman) [٢٩] وحلا "سهلا" في رأي شوشتاري وفلمنج (Shooshtari and Fleming) [٣٠].

وكما أوضحت الدراسات ليس هنالك أسلوب أمثل، ولكل جامعة أن تختار، فقد يكتفي البعض بإدخال مقررات دولية في كل تخصص من تخصصات إدارة الأعمال، لكننا وبالنسبة لجامعة الملك سعود بالرياض نرى أن تستمر الجامعة في تقديم المسار الفرعي أي تخصص إدارة الأعمال الدولية. وذلك أولا لوجود الأساتذة المتخصصين فيها وأصحاب التوجهات الدولية، ولأنها اكتسبت خبرة في تصميم المقررات والبرامج الدولية وطرحها.

ثانيا ولأننا نرى أن جامعة الملك سعود قادرة وفي سبيلها أن تصبح جامعة قومية على مستوى العالم العربي، مما يستدعي أن تسعى لتقديم التخصصات التي لا تقدر عليها الجامعات القطرية أو الصغيرة وجامعات الأقاليم. وسيشكل ذلك رافدا للآخرين الذين يسعون إلى برامج تدويل أقل طموحا. كذلك جامعة الملك سعود بالرياض متفردة في أشياء كثيرة من بينها هذا التخصص الذي لا يوجد إلا بها، الأمر الذي يكسبها ميزة وصيتا، مما يستدعي الحفاظ على ذلك التميز. وجود كلية للغات والترجمة سبب آخر يحبذ ويشجع على قيام الدراسات الدولية في جميع المجالات بما فيها إدارة الأعمال.

وبالنسبة إلى مقررات الأعمال الدولية فأهمية التسويق الدولي والإدارة المالية الدولية وإدارة التصدير والاستيراد شيء لا جدال فيه وأكدته هذه الدراسة، ويمكن أن تطرح هذه المقررات مع وجود تخصص إدارة أعمال دولية أو بدونه إذا وجدت التخصصات الفرعية الأخرى. أما مقرر "إدارة الشركات المتعددة الجنسية" فبالرغم من أن البعض قد يقلل من أهميته على أساس أن إدارة الشركات الخارجية أمر بعيد عن المديرين في السعودية لكن لا ينبغي أن يستمر الأمر كذلك لأن للقطاع الخاص السعودي استثمارات ضخمة - مباشرة وغير مباشرة - في الخارج مما يتطلب أن يكون للسعوديين فيها دور وعلى الجامعة أن تهيئهم لذلك. ربما لو ضمت عينة الدراسة مديرين سعوديين عاملين بالخارج لكانت أهمية ذلك أعلى في نتائج الدراسة. وفيما يختص بمقررات "نظم إدارة الأعمال المقارنة" والمقررات المقدمة بلغة أخرى فكلاهما يتعلقان بالثقافات واللغات المختلفة، ويمثلان بعدا يفتقده رجال الأعمال في خريجينا. وتعكف حاليا كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود على إعادة النظر في مناهجها وتؤكد على معرفة لغة أجنبية ونظم المعلومات الإدارية.

الدراسات المستقبلية

ربما يكون السؤال المهم الذي يحتاج إلى إجابة ومن ثم برنامج عمل واضح هو لماذا لم تجار الجامعات العربية بصفة عامة الجامعات العالمية الرائدة في هيكلتها لكليات إدارة الأعمال والتخصصات داخل الكلية. حيث نلاحظ أن كليات العلوم الإدارية في العالم

العربي هي في الحقيقة كلية إدارة أعمال وخليط من كلية العلوم الاجتماعية والقانون، إلخ. ومن المهم أن تكون برامج كلية إدارة الأعمال وتخصصاتها متجانسة وتتفاعل مع التوجهات المتعلقة بإضافة أبعاد مهمة إلى مناهج كليات إدارة الأعمال مثل البعد الدولي وغيره.

وختاما نقول إن هذا الموضوع سيطرح نفسه بإلحاح أكثر في المستقبل القريب وعلى كليات العلوم الإدارية التهيؤ لذلك. ونأمل أن تثير هذه الدراسة اهتمام الباحثين وتقودهم إلى دراسات تسد بعض الفجوات في هذا المجال كاستطلاع آراء الأكاديميين (أساتذة وطلابا)، وأن تشمل مناطق أخرى في المملكة بالإضافة إلى الرياض، وربما جامعات خليجية وعربية. ومن المهم أيضا دراسة معوقات إضافة البعد الدولي إلى مناهج كليات إدارة الأعمال وسبل تفعيل المتطلبات العالمية لتقوية المناهج وجعلها مرتبطة أكثر بالواقع الجديد في مجال الأعمال والتحديات القادمة وسبل التفاعل معها.

المراجـــع

[١] Voris, W. "A Retrospective of International Business Education over the Past Fifty Years." *The International Executive*, 39, No. 2 (1997), 271-282.

[٢] Beamish, Paul and Jonathan L. Calof."International Business Education: A Corporate View." *Journal of International Business Studies*, 20, No. 3 (1989), 553-564.

[٣] Serey, Timothy T., William M. Lindsay and Margaret Myers ."Internationalizing Colleges of Business: Applying a Strategic Planning Framework." *Journal of Teaching in International Business,* 1, No. 2 (1989), 5-25.

[٤] Hoffman, Richard C. and C. Gopinath ."The Importance of International Business to the Strategic Agenda of the U.S. CEOs." *Journal of International Business Studies,* 25, No. 3 (1994), 625-637.

[٥] Cavusgil, S ."Internationalization of Business Education: A Challenge Yet to be Met." *The International Executive*, 35, No. 6 (1993), 469-476.

[٦] WTO Focus Newsletter, World Trade Organization, April 1997, No. 18.

[٧] مركز تنمية الصادرات السعودية ، دراسة داخلية غير منشورة ، ١٩٩٧م.

[٨] *جريدة الشرق الأوسط* ، ١٩٩٢/٢/٤م.

[٩] Riyadh Chamber of Commerce and Industry. *Membership Database.*

[١٠] Kwok, Chuck C., Jeffrey Arpan and William Folks, Jr ."A Global Survey of International Business Education in the 1990s." *Journal of International Business Studies*, 25, No. 3 (1994), 605-623.

[١١] Efendioglu, Alev M ."The Problems and Opportunities in Developing International Business Programs." *Journal of Teaching in International Business,* 1, No. 2 (1989), 27-36.

[١٢] Fleming, Maureen J., Nader H. Shooshtari and Susan S. Wallawork. "Internationalizing the Business Curriculum: A Survey of Collegiate Business Schools." *Journal of Teaching in International Business*, 4, No. 2 (1993), 77-99.

[١٣] Kwok, Chuck C. and Jeffrey Arpan ."A Comparison of International Business Education at U.S. and European Business Schools in the 1990s." *Management International Review,* 34, No. 4 (1994), 357-379.

[١٤] Paul. S., J. Ickis and J. Levitskey ."Educating Managers for Business and Government: A Review of International Experience." *World Bank Discussion Paper*, No. 54, The World Bank, Washington DC, 1989

[١٥] Geyikdage, N. V ."A Comment on 'A Comparison of International Business Education in the US and European Schools." *Management International Review*, 35, No. 4 (1995), 373-375.

[١٦] Guthery, Dennis A., Humberto Valencia and John M. Zerio. "International Business Education in Latin America: Status and Future Challenges." *Journal of Teaching in International Business*, 4, No. 2 (1993), 61-75.

[١٧] Sui, W. and A. K. Chan. "International Business Education in China: Present Needs and Future Challenges." *Journal of Teaching in International Business*, 2, No. 3/4 (1991), 83-95.

[١٨] أدلة ومطبوعات جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك فيصل.

[١٩] Arpan, Jeffrey S. and William Folks, Jr. and Chuck C. Y. Kwok. "International Business Education in the 1990s: A Global Survey." *Academy of International Business*, 1993.

[٢٠] "اختيار ٢٠ مفردة كبصمات القرن العشرين"، *جريدة الشرق الأوسط*، ١٥/٣/١٩٩٨م.

[٢١] "في دراسة حول اتجاهات المنشآت السعودية نحو التكوين الأكاديمي"، دراسة أعدها قسم إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، *مجلة تجارة الرياض*، العدد ٣٣٥، أغسطس ١٩٩٠م.

[٢٢] Nehret, L. C. "Business and International Education." 1977. Quoted in Donald A. Ball and Wendel H. McCulloch, Jr. [See 23 below].

[٢٣] Ball, Donald A., McCulloch, Jr., Wendel H. "Views of American Multinational CEOs on Internationalized Business Education for Prospective Employees". *Journal of International Business Studies*, 24, No. 2 (1993), 383-391.

[٢٤] Quoted in *Kaplan-Newsweek*. "How to Get into Graduate School." 1998 edition, p. 50.

[٢٥] Becker, Thomas, William Renforth and Robert P. Vichas. "International Business Education in Latin America: Context, Topics, and Pedagogy." *Journal of Teaching in International Business*, 4, No. 2 (1993), 19-41.

[٢٦] Herbig, P. A. and H. E. Kramer. "Do's and Don'ts of Cross-Cultural Negotiations." *International Marketing Management*, 21, No. 4 (1992), 287-298.

[٢٧] McGoun, E. G. "International Education in a Liberal Arts Environment." *Journal of Teaching in International Business*, 1, No. 2 (1989), 63-72.

[٢٨] Root, Franklin. "Is International Business a Discipline?" *Academy of International Business Newsletter*, (Fall 1993), 6-7.

[٢٩] Sisaye, Seleshi and Conway Lackman. "The State of Global Integration and the Internationalization of the Marketing Curriculum with Some Empirical Evidence." In: *Business Research Yearbook: Global Business Perspectives*, 1, 410-414. Abbass F. Alkhafaji (Ed.). Lanham, MD: International Academy of Business Disciplines, 1994.

[٣٠] Shooshtari, Nader H. and Maureen J. Fleming. "The Role of the International Business Facilitator in Internationalizing the Business Curriculum." In: *Business Research Yearbook: Global Business Perspectives,* 1, 420-424. Abbass F. Alkhafaji (Ed.). Lanham, MD: International Academy of Business Disciplines, 1994.

Internationalization of Business Curricula and the Views of Executives in Saudi Arabia

Abdulrahman Yousif Al-Aali and Ahmed Abdul Rahman Ahmed
Associate Professor, Department of Business Administration,
College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. There are three objectives for the internationalization of business curricula: to increase awareness of differences in doing business across cultures, understand its reasons and rationales, and gain skills in dealing with these differences. Each objective has a matching curriculum orientation. Internationalization of business curricula gained momentum in the mid-1970s and has since spread wide and deep in Europe, North America, and Latin America, especially in Europe .In Saudi Arabia, universities lagged behind world colleges of business except for two of them, King Saud University and King Fahad University for Petroleum and Minerals, but King Saud University has achieved the most internationalization.

This study examined the process of internationalization at universities around the world and in Saudi Arabia .It surveyed 280 executives in Saudi Arabia to assess their views of the process locally .The study found that executives in Saudi Arabia prefer a more specialized business graduate over a generalist and prefer international business taught as a major rather than the mere infusion of the international dimension in regular courses .The executives ranked marketing as the most important major followed by finance, operations management, human resources management, and management information systems .International business ranked sixth among 10 possible business majors .Within international business, executives placed international marketing as the most important course followed by export management, international finance, and international economics among 11 possible major courses.